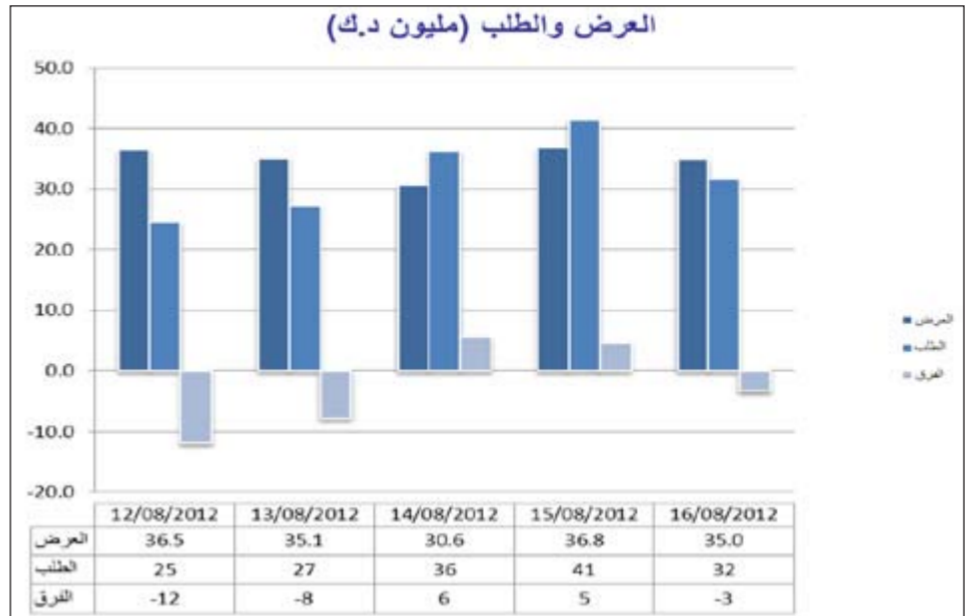


سهم «الوطني» يستحوذ على 66% في آخر تداولات رمضان «الأولى للوساطة»: نشاط ضعيف للتداول

وتعديل سعودي لمؤشرات السوق قبل عطلة العيد



باي تغيير بالنسبة لوضع بعض الشركات المالي، وكذلك التطورات السياسية، حيث لا يزال المستثمرون ينتظرون مزيداً من الوضوح بشأن المركز المالي للعديد من الشركات، خصوصاً بعد أن توقفت البورصة نحو 20 شركة عن التداول نهاية جلسات الاسبوع الماضي لعدم تقديمها البيانات المالية في المهلة المحددة.

وأضاف التقرير ان الجدل السياسي الذي احدهه طلب الحكومة الكويتية من المحكمة الدستورية بشأن قانون يقسم الدولة الى 5 دوائر انتخابية مهد الساحة لمواجهة، وهو ما يحفز المستثمرين اكثر على التمسك بإبقاء صخّ مزيد من دول الاسبوع لاسيما ان الاضطراب السياسي اسهم في ابتعاد المؤسسات الاستثمارية عن المساهمة الفعالة في التداولات. وافتاد تقرير «الأولى

المالية ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملات الاسبوع الأخير من شهر رمضان في نطاق ضيق مع ميل طفيف لارتفاع بعض الأسهم القيادية والرخصية، واستمرار العمليات المضاربة.

ولفتت «الأولى للوساطة» في تقريرها الاسبوعي إلى انه رغم عدم وجود محفزات على الأسهم القيادية وتغيير توجه المستثمرين ناحيتها، الا ان بعض أسهم هذه الشريحة شهدت نشاطاً في بعض الجلسات وتحديداً سهم بنك الكويت الوطني، الذي شهد تداولات غير عادية في جلسة الاربعة الماضي، بعد ان بلغت قيمتها 13.3 مليون دينار، تعادل 66% من تداولات السوق، وافتاد السهم على ارتفاع 10 فلوس ليستعيد سعر الدينار.

وأشار التقرير إلى ان نشاط التداول خلال الاسبوع الماضي كان ضعيفاً على العموم، مع وجود تعديل صعودي في اغلاق المؤشرات وبعض السلع وهو امر معتاد مع نهاية شهر رمضان، حيث لوحظ بعض اغلاق المؤشرات وبعض السلع مع قيام المستثمرين بتقليص مراكزهم قبل العطلة، فيما درجت العادة في مثل هذه الأيام على قيام المستثمرين الرئيسيين بتقليص تعاملاتهم إلى مستويات متدنية جداً وهو ما يضعف حركة التداولات التي تعتمد في هذا الأثناء على التعاملات الفورية.

ونوه التقرير إلى انه اذا كان لا يوجد ما يغير المخاوف القوية بشأن الأسواق العالمية، لكن لا أحد يمكنه التنبؤ

المالية ان سوق الكويت للأوراق المالية أنهى تعاملات الاسبوع الأخير من شهر رمضان في نطاق ضيق مع ميل طفيف لارتفاع بعض الأسهم القيادية والرخصية، واستمرار العمليات المضاربة.

ولفتت «الأولى للوساطة» في تقريرها الاسبوعي إلى انه رغم عدم وجود محفزات على الأسهم القيادية وتغيير توجه المستثمرين ناحيتها، الا ان بعض أسهم هذه الشريحة شهدت نشاطاً في بعض الجلسات وتحديداً سهم بنك الكويت الوطني، الذي شهد تداولات غير عادية في جلسة الاربعة الماضي، بعد ان بلغت قيمتها 13.3 مليون دينار، تعادل 66% من تداولات السوق، وافتاد السهم على ارتفاع 10 فلوس ليستعيد سعر الدينار.

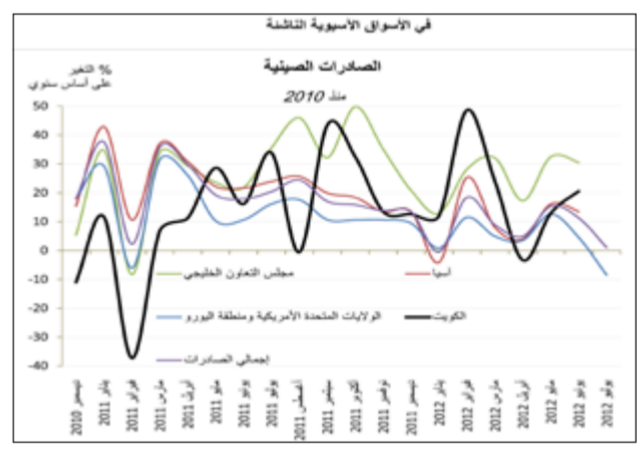
وأشار التقرير إلى ان نشاط التداول خلال الاسبوع الماضي كان ضعيفاً على العموم، مع وجود تعديل صعودي في اغلاق المؤشرات وبعض السلع وهو امر معتاد مع نهاية شهر رمضان، حيث لوحظ بعض اغلاق المؤشرات وبعض السلع مع قيام المستثمرين بتقليص مراكزهم قبل العطلة، فيما درجت العادة في مثل هذه الأيام على قيام المستثمرين الرئيسيين بتقليص تعاملاتهم إلى مستويات متدنية جداً وهو ما يضعف حركة التداولات التي تعتمد في هذا الأثناء على التعاملات الفورية.

ونوه التقرير إلى انه اذا كان لا يوجد ما يغير المخاوف القوية بشأن الأسواق العالمية، لكن لا أحد يمكنه التنبؤ

«الكويتية الصينية»: العلاقات التجارية القوية بين الكويت والصين تجنبهما مخاطر التباطؤ الاقتصادي العالمي

على السلع المستوردة، بما فيها السلع الصينية.

وأشار التقرير إلى ارتباط الكويت والصين بروابط اقتصادية قوية، فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة الواردات الكويتية من الصين نسبة 10% من إجمالي الواردات الكويتية، وتصل نسبة الواردات النفطية للصين من الكويت نسبة 5% من إجمالي الواردات الصينية، مما يعود بالنفع على كلا البلدين بالرغم من التباطؤ الاقتصادي الحالي، فمن جهة، تستفيد الصين من تصدير سلعها إلى الكويت بالوقت الذي يشهد فيه شركاؤها التجاريون مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو



من الاستفادة من الطلب القوي من دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار التقرير إلى انه خلال فترات الأزمات الاقتصادية العالمية، عادة ما تنخفض أسعار الأصول مع هبوط مستويات النشاط الاقتصادي، وعلى سبيل المثال، خلال الأزمة المالية الأخيرة في 2008، فقدت العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً كبيراً من قيمتها، كما انخفضت أسعار نفط برنت الخام من أكثر من 140 دولاراً إلى أقل من 40 دولاراً، وفي مثل هذه الحالات تراجع اقتصادات الدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية، مثل الدول الأعضاء في «منظمة الدول المصدرة للبترول» (أوبك)، ودول مجلس التعاون الخليجي، ولكن وبعد أزمة 2008، استمرت أسعار النفط بالارتفاع وذلك التراجع الاقتصادي الراهن، وبذلك يعود إلى سببين رئيسيين وهما: تأثيرات الربيع العربي، والتوقعات بأن تنفق البنوك المركزية والحكومات حول العالم لوضع برنامج تحفيزي. وقد استفادت الدول المصدرة للنفط مثل الكويت والسعودية من هذا الارتفاع في الأسعار.

وبالرغم من ان الصادرات الصينية شهدت بعض الضعف، إلا ان الخطط الاستثمارية وخطط البنية التحتية كانت تتطلب استيراد كميات كبيرة من النفط، مما شكل طلباً منتظماً من الصين على الصادرات النفطية الخليجية، وبالتالي، تستمر الكويت ودول الخليجية أخرى بالتنوع بمصدر مذهب للدخل الذي يدفع نموها الاقتصادي، وبفضل يعود إلى الاعانات التي تقدمها الحكومات على موانئها حينما يشهد اقتصادها نمواً، يزيد مستوى الطلب المحلي، مما يعني زيادة الطلب

ذكر التقرير الاسبوعي للشركة الكويتية الصينية الاستثمارية ان حجم التبادل التجاري حول العالم، بما فيها الصين، شهد انخفاضاً تسبب فيه تباطؤ الطلب العالمي، والأداء الضعيف للاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار الأزمة الديون المتفاقمة في منطقة اليورو.

وأوضح التقرير انه في يوليو الماضي، نمت الصادرات الصينية بمعدل 1% فقط على أساس سنوي، وهو أقل من معدل النمو الذي سجلته في الشهر الذي سبق والذي بلغ 11.3% على أساس سنوي، وكانت الصادرات إلى الولايات المتحدة ومنطقة اليورو الأكثر تأثراً وانخفاضاً، حيث تقلصت بمعدل 8.5% على أساس سنوي في يوليو، مقارنة بمعدل نمو بلغ 11.3% في يونيو على أساس سنوي.

ولفت إلى انه نظراً لكون الاقتصادات الآسيوية مترابطة وتعتمد على بعضها في تبادلها التجاري، ومع أيضاً ضعف الطلب من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، فقد انخفض بالتالي حجم التبادل التجاري بين الدول الآسيوية كذلك، حيث شهد بذلك مستوى الصادرات الصينية إلى الدول الآسيوية انخفاضاً من 16.1% على أساس سنوي في مايو إلى 13.5% على أساس سنوي في يونيو، وبالرغم من ذلك، لم يكن التباطؤ كبيراً كما هو في الاقتصادات المتقدمة، بفضل ما تتمتع به دول آسيا من متانة في قطاعها المحلي.

وفي المقابل، حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى طلبها القوي على السلع الصينية، فتمتصت الصادرات الصينية إلى مجلس التعاون الخليجي بمعدل 30.5% على أساس سنوي في يونيو، وهو معدل أقل بقليل من معدل شهر مايو البالغ 32.5% على أساس سنوي، ومن بين دول مجلس التعاون الخليجي، كانت الصادرات الصينية لقطر هي الأكثر انخفاضاً، حيث بلغ معدل النمو 12.7% على أساس سنوي في يونيو، منخفضاً من 44.7% على أساس سنوي من مايو.

أما في الكويت، فقد ارتفع مستوى الصادرات إلى 20.5% في يونيو على أساس سنوي، من 12.9% على أساس سنوي في مايو، وبهذا تستمر الصين

كشفت دراسة مؤشر ثقة المستهلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أجراها «بيت.كوم» بالتعاون مع مؤسسة Yougov للأبحاث والاستشارات، أن التوقعات بالنسبة للعام المقبل مرتفعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتوقع المشاركون من الكويت مناخاً مالياً واقتصادياً أفضل، مع تحسن في ظروف العمل ووجود المزيد من فرص العمل المتاحة. وأوضحت الدراسة ان انطباعات الأفراد الذين شملتهم الدراسة تجاه ظروفهم الشخصية في الوقت الحاضر، جاءت محايدة، وفقاً لـ 28% فقط ان أوضاعهم المالية أفضل من العام الفائت، مقارنة بنسبة 65% من الأفراد الذين يقولون ان أوضاعهم لا تزال كما هي أو حتى تدهورت مستواها، وفقاً لنسبة 33% من المشاركين، تعتبر الاقتصادات الوطنية أكثر سوءاً من العام المنصرم، وقال 65% ان سلوك المستهلك يؤثر على ظروف الأعمال المحايدة إلى سبئية.

وفيما يتعلق بالتوظيف، قال نصف الذين شملتهم الدراسة تقريباً (49%) ان هناك القليل من فرص العمل المتاحة، واعتبر ستة من أصل سبعة ان شركتهم لا تزال تضم نفس عدد الموظفين أو حتى عدد أقل مقارنة بالفترة ذاتها منذ اثني عشر شهراً، ويعتقد الثلثان (65%) ان رواتبهم لم تتواكب ارتفاع تكاليف المعيشة. ووفقاً لنسبة 39% من المشاركين، فإن الرضا عن آفاق التطور الوظيفي متدني في الوقت الحالي في المنطقة، وذهب ثلاثة أرباع المشاركين (74%) للقول ان آفاق النمو الوظيفي في مكان عملهم محايدة إلى متدنية. ويعتبر الأمن الوظيفي مشكلة برأى 67%، واعتبر واحد من أصل أربعة (27%) ان الأمن الوظيفي «عال»، وان الرضا عن التعويض الوظيفي محايد إلى متدن وفقاً لنسبة 84%.

وبالنظر إلى التوظيف،



نصف الذين شملتهم الدراسة يرون ان هناك القليل من فرص العمل المتاحة

توقع 24% من الشركات ارتفاع عدد موظفيها في الأشهر الثلاثة القادمة، وكذلك، فإن 61% هم إما محايدون أو متشائمون بشأن احتمالات النمو في عدد موظفي شركتهم. ووفقاً لأربعة من أصل عشرة مشاركين (37%)، فإن مشاعرهم محايدة فيما يخص مواكبة احتياجات التوظيف، إلا ان 19% يتسمون بالتفاؤل.

وفيما يخص التضخم، فإن التوقعات على هذا الصعيد سلبية، إذ يعتقد 38% انه سيكون هناك ارتفاع في تكاليف المعيشة، وكذلك، فإن 36% يرون أن أسعار العقارات لا تزال تضيء شعوراً سلبياً على صعيد المنطقة.

وبحسب الدراسة ذاتها، يخطط 29% من الذين شملتهم الدراسة لان يشتروا سيارة خلال الأشهر الإثني عشر المقبلة، حيث سيشتري 51% سيارة جديدة غير مستعملة، وعلو على ذلك، فإن واحداً من أصل خمسة (21%) يخططون في المستقبل في شراء عقار، حيث سيقتوم 67% بشراء عقار جديد.

وفي الأشهر الستة القادمة، سوف تكون المشتريات الثلاثة الأكثر إقبالاً هي الأثاث (24%)، وشاشات التلفزيون (23%)، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة (21%).

إيران تتطلع إلى أرمينيا للالتفاف على عقوبات مصرفية

المجاورة لإيران أبلغت اللجنة بوجود طلبات من إيران لفتح مؤسسات مالية جديدة لها ولم تتم متابعة هذه الطلبات فيما يبدو لصعوبة التشريعات في هذا البلد.

وأكد دبلوماسيون بالأمم المتحدة مطلقين على عمل اللجنة أن هذه الدولة التي لم يفضح عن اسمها هي أرمينيا حيث لإيران علاقات مصرفية معها.

وذكر الدبلوماسيون أنه بالرغم من نفي أرمينيا وجود ترتيبات لإقامة علاقات مصرفية غير مشروعة لم تكف إيران عن محاولة التوسع في البلاد ودعم مسؤولون أمريكيون مرارا نظراءهم في أرمينيا إلى إحكام معايير الرقابة المالية.

وتتطلب التجارة الإيرانية مع أرمينيا بما فيها خط أنابيب النفط تقوّل تقارير إخبارية أرمينية أنه سيكتمل في 2014 إلى أحد أشكال التعاون المصرفي بين البلدين.

وأضافت تقارير إخبارية إيرانية أن الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد قال إن التبادل التجاري بين إيران وأرمينيا يبلغ نحو مليار دولار سنوياً.

ولن يكون إجراء معاملات مع البنوك الإيرانية مخالفاً للعقوبات الدولية ما دام لا يتصل بالبرنامج النووي أو برامج الصواريخ أو أفراد مشمولين بالعقوبات الأمريكية أو الأوروبية أو عقوبات الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بأرمينيا ذكر التقرير الاستخباراتي الغربي بنك آيه.سي.بي.آيه كبردي أجريكول الأرميني كأحد الأهداف الرئيسية لإيران.

ويقدم البنك خدمات متكاملة ويتعامل مع الأفراد والشركات وبلغت أصوله 574 مليون دولار العام الماضي.

وأكد دبلوماسي غربي في الأمم المتحدة متابع عن كثب للعقوبات على طهران أن «البنك لديه علاقات مع إيران» ورفض الدبلوماسي إعطاء تفاصيل عن أي معاملات غير مشروعة محتملة للبنك متعلقة بإيران.

لكن أشوت أوسيبيان رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك أرمينيا قال ان من المستحيل أن يكون للبنك أي علاقات مع إيران المضيف «البنوك الأرمينية تمول اقتصاد الأرميني فحسب».

ورد ستيفان جيتشيان الرئيس التنفيذي للبنك بنفس الصرامة نافية مساعدة إيران في

الالتفاف على العقوبات.

وقال «نحن لا نرسول إلا الاقتصاد الأرميني»، وأضاف «ليس لدينا أي علاقات مع إيران الآن، ولا نخطط لأن نصبح قناة لتحويل إيران.

وعبرت واشنطن المسؤولين أرمينيين في الأونة الأخيرة عن مخاوفهم من إمكانية استغلال إيران البلاد لتفادي العقوبات وقال مسؤول رفيع في الخارجية الأمريكية إن وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ناقشت هذه المسألة مع الرئيس سيرج سركسيان في اجتماع في يونيو ولم يتم الإفصاح عن تفاصيل المناقشة وما آلت إليه.

وأبلغ دبلوماسيون مسؤولو استخبارات رويترز أن تركيا والإمارات مالانغا المغذ الرئيسي للأنشطة المصرفية الإيرانية بينما تدخل الصين والهند حيز المخاوف إذ تجد طهران صعوبة الآن في إتمام صفقات بالدولار واليورو.

ونتيجة لذلك تلجأ إيران بشكل متزايد لإبرام الصفقات بعملات محلية يصعب تتبعها.

وتقول تركيا والإمارات إنهما لا تحبان بذلك هذه الأيام كما كانت في السابق.

ويضع البلدان لضغوط كثيفة من واشنطن والاتحاد الأوروبي للضغط على التجارة الإيرانية غير المشروعة المتصلة بالبرنامج النووي الذي تشهده القوى الغربية وحلفاؤها في أنه يهدف لإنتاج أسلحة وهو ما تتخفه طهران.

وثمة بعد آخر طالما أثار مخاوف القوى الغربية وهو الفرع الأرميني لبنك ملت الإيراني الخاضع لعقوبات أمريكية منذ 2007.

ولا يخضع البنك لعقوبات من الأمم المتحدة لكن مجلس الأمن اعتبره مخيراً للمشاكل في نص قرار العقوبات الرابعة التي أقرت في يونيو 2010.

وقال القرار «خلال السنوات السبع الأخيرة سهل بنك ملت معاملات بمئات ملايين الدولارات لصالح هيئات إيرانية متصلة بالبرنامج النووي وبرنامج الصواريخ والدفاع».

ووفقاً لأراكيل ميكستيان نائب رئيس وحدة البيانات المالية في البنك المركزي الأرميني فإن ملت لا يزال يعمل في يريفان رغم تقلص أنشطته بشكل كبير جداً بسبب العقوبات الأمريكية والأوروبية.

وقال ميكستيان نقلاً عن التقارير السنوية المنشورة

مع تحسن في ظروف العمل ووجود المزيد من فرص العمل المتاحة «بيت.كوم»: توقعات بمناخ مالي واقتصاد أفضل في الكويت

محايدة (38%)، ووفقاً لنسبة 47%، فإن الوقت يعتبر محايداً للشراء، وتماشياً مع ذلك، قال 67% ان ظروف الأعمال محايدة إلى سبئية، و74% يقولون ان فرص العمل المتاحة «ليست كثيرة» أو «قليلة جداً»، في حين يرى ثلث المشاركون من الكويت (33%) ان عدد الموظفين في شركاتهم قد ازاد مقارنة بالعام الفائت، وقال 31% انهم أصبحوا أقل في هذا العام، وأكد (66%) ان رواتبهم لم تواكب ارتفاع تكاليف المعيشة.

ويعتبر مستوى الرضا الوظيفي في الكويت محايداً إلى منخفض، حيث يعتقد 15% فقط ان آفاق التطور الوظيفي مرتفعة في وظائفهم الحالية، في حين ان 31% يقولون ان فرص النمو المهني منخفضة وقال (70%) ان الرضا عن الأمن الوظيفي في شركتهم محايد إلى منخفض، والنصف تقريباً (45%) ليسوا راضين عن تعويضاتهم الحالية.

ويتوقع أكثر من 29% من المشاركين من الكويت ارتفاعاً في عدد الموظفين في شركاتهم المقبلة، حيث أعرب 36% عن شعور «محايد» إزاء احتمال مواكبة متطلبات التوظيف، كما يتوقع المشاركون تأخيراً محايداً إلى سلبياً لتكاليف المعيشة (وفقاً لنسبة 51%)، بالإضافة إلى ان 33% يعتقدون ان تكاليف السكن سترتفع.

ووفقاً للدراسة يفكر 30% من المشاركين في الكويت في شراء سيارة في العام المقبل، و44% منهم سيشترون سيارة جديدة غير مستعملة. وفي الإطار ذاته، يفكر 26% في شراء عقار، حيث سيقتوم 67% بشراء عقار جديد.

وفي الأشهر الستة القادمة، سوف تكون المشتريات الثلاثة الأكثر إقبالاً هي الأثاث (24%)، وشاشات التلفزيون (23%)، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة (21%).

الكويتية الصينية: العلاقات التجارية القوية بين الكويت والصين تجنبهما مخاطر التباطؤ الاقتصادي العالمي

على السلع المستوردة، بما فيها السلع الصينية.

وأشار التقرير إلى ارتباط الكويت والصين بروابط اقتصادية قوية، فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة الواردات الكويتية من الصين نسبة 10% من إجمالي الواردات الكويتية، وتصل نسبة الواردات النفطية للصين من الكويت نسبة 5% من إجمالي الواردات الصينية، مما يعود بالنفع على كلا البلدين بالرغم من التباطؤ الاقتصادي الحالي، فمن جهة، تستفيد الصين من تصدير سلعها إلى الكويت بالوقت الذي يشهد فيه شركاؤها التجاريون مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو

من الاستفادة من الطلب القوي من دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار التقرير إلى انه خلال فترات الأزمات الاقتصادية العالمية، عادة ما تنخفض أسعار الأصول مع هبوط مستويات النشاط الاقتصادي، وعلى سبيل المثال، خلال الأزمة المالية الأخيرة في 2008، فقدت العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً كبيراً من قيمتها، كما انخفضت أسعار نفط برنت الخام من أكثر من 140 دولاراً إلى أقل من 40 دولاراً، وفي مثل هذه الحالات تراجع اقتصادات الدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية، مثل الدول الأعضاء في «منظمة الدول المصدرة للبترول» (أوبك)، ودول مجلس التعاون الخليجي، ولكن وبعد أزمة 2008، استمرت أسعار النفط بالارتفاع وذلك التراجع الاقتصادي الراهن، وبذلك يعود إلى سببين رئيسيين وهما: تأثيرات الربيع العربي، والتوقعات بأن تنفق البنوك المركزية والحكومات حول العالم لوضع برنامج تحفيزي. وقد استفادت الدول المصدرة للنفط مثل الكويت والسعودية من هذا الارتفاع في الأسعار.

وبالرغم من ان الصادرات الصينية شهدت بعض الضعف، إلا ان الخطط الاستثمارية وخطط البنية التحتية كانت تتطلب استيراد كميات كبيرة من النفط، مما شكل طلباً منتظماً من الصين على الصادرات النفطية الخليجية، وبالتالي، تستمر الكويت ودول الخليجية أخرى بالتنوع بمصدر مذهب للدخل الذي يدفع نموها الاقتصادي، وبفضل يعود إلى الاعانات التي تقدمها الحكومات على موانئها حينما يشهد اقتصادها نمواً، يزيد مستوى الطلب المحلي، مما يعني زيادة الطلب